

أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي

دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات
(1990-2009م)

إشراف الأستاذ الدكتور

الياس نجمة

إعداد طالب الدكتوراه

علي سيف علي المزروعي

قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد المصادر الأساسية للدخل القومي لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يسهم هذا الناتج بنسبة لا تقل عن (90%) في الدخل القومي الإجمالي للدولة. وأسهمت إمارة أبو ظبي ما بين (53%-62%) في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1990-2009م)، في حين أسهمت إمارة دبي بين (24%-35%) في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال المدة نفسها، ويتضح من ذلك أن نسبة إسهام باقي الإمارات الخمس مجتمعة (الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، الفجيرة، أم القيوين) خلال مدة الدراسة يراوح بين (3%-23%).

شهد اقتصاد دولة الإمارات تطوراً ملحوظاً خلال السنوات (1990-2009م) مدعوماً بتنامي عائدات النفط الكبيرة نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية ووصولها إلى مستويات قياسية خصوصاً في السنوات الأخيرة من المدة المذكورة، وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط من عام 1990 إلى عام 2009 الأمر الذي انعكس على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تنفيذ مشاريع ضخمة حكومية وخاصة، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (125.266) مليار درهم عام 1980 إلى (914.300) مليار درهم عام 2009، كل ذلك أدى إلى أن يتعدى معدل النمو نسبة (630%)، بمعنى آخر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات قد تضاعف أكثر من ست مرات خلال السنوات (1990-2009م).

ونتيجةً لتحليل النماذج القياسية للبحث، ظهر أن هناك أثراً قوياً من قبل الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي إذ إنَّ زيادة الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (4.159) مليون درهم، كما أن الإنفاق العام يسهم بنسبة (90%) في شرح التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي وتفسيرها. كما أظهرت نتائج تقدير النماذج القياسية أن هناك أثراً معنوياً من قبل الإنفاق العام على جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية.

أولاً: الإطار النظري للبحث:

1-1 المقدمة:

يمتاز اقتصاد دولة الإمارات بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص: اتباع الاقتصاد الحر، والاعتماد على النفط، والاعتماد على القوى العاملة الوافدة، وضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي. واختلافاً مع معظم الاقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية التي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية دون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة. وبعبارة أخرى، فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في المجالات جميعها، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني حيث اقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للاقتصاد الحر.

1-2 أهمية البحث:

يعدُّ الإنفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وُجِّهَ بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثمَّ قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادية.

1-3 أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة (1990-2009م)، وكذلك معرفة نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي. فضلاً عن ذلك هدَفَ البحث إلى معرفة أثر الإنفاق العام في كلِّ مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية والثانوية، وبيان نسبة إسهام الإنفاق العام في التغيرات التي تحصل في كلِّ مكون من هذه المكونات.

1-4 منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التجريبي الذي يتضمن أولاً اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في دولة الإمارات للسنوات (1990-2009م). ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء نموذج قياسي يفسر تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وفي كل مكون من مكوناته. تم الحصول على البيانات الخاصة بالبحث من التقارير الرسمية التي تصدرها وزارة الاقتصاد والتخطيط، دائرة التنمية الاقتصادية، والمركز الوطني للإحصاء بدولة الإمارات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وللحصول على نتائج دقيقة -قدر الإمكان - استعين بالبرنامج الإحصائي الجاهز SPSS.

1-5 فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي لدولة الإمارات من خلال إسهاماته الكبيرة وتأثيره القوي والمعنوي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي كل مكون من مكوناته.

1-6 أهم الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات عديدة كتبت في الجانب النظري بموضوع الإنفاق العام وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي، ولكن القليل منها تناول بناء النماذج الإحصائية التي تفسر هذه العلاقة وتحليلها، كما لا توجد أية دراسة تسقط هذه العلاقة على اقتصاد دولة الإمارات، وفيما يأتي عرض موجز لأهم هذه الدراسات:

- 1- رسالة دكتوراه بعنوان أثر الإنفاق العام في معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية على مصر، للباحث سامي ولسن حبيب، جامعة القاهرة، 1995.
- 2- رسالة دكتوراه بعنوان السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1970-2000م) للباحث محمد محمد صالح، جامعة دمشق، 2002.
- 3- رسالة دكتوراه بعنوان دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية للباحث خالد عبدو الزامل، جامعة دمشق، 2005.

- 4- رسالة ماجستير بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال السنوات (1994-2003م) للباحث نبال محمود قصبية، جامعة دمشق، 2006.
- 5- رسالة دكتوراه بعنوان أثر الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في السعودية والكويت والإمارات، للباحثة سلوى بنت عبد الرحمن العيسى، جامعة الملك سعود، 2006.

ويعتقد الباحث أ، ما يميز دراسته الحالية عن الدراسات أعلاه يكمن في نقطتين أساسيتين:

أولهما أن المدة التي تستند إليها الدراسة الحالية هي مدة طويلة نسبياً (20 سنة)، وتتضمن سنوات حدوث الأزمة المالية (2008-2009م) التي أثرت في اقتصاديات العالم جميعها بدرجات متفاوتة مما يمكن الباحث من استنتاج حدة تأثير الأزمة في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. أما النقطة الثانية فتكمن في استخدام الأساليب الإحصائية الكمية وموضوعات الإحصاء الاستدلالي ومنها اختبار الفرضيات التي لم تستخدمها الدراسات المذكورة آنفاً جميعها، مما يجعل نتائج البحث الحالي ذات موثوقية كبيرة لأنها تعتمد على استخدام الأساليب العلمية السليمة.

ثانياً: أدبيات البحث:

1-2 مفهوم النفقة العامة:

هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة.¹

يتضح من هذا التعريف أن أركان النفقة ثلاثة هي:

- النفقة مبلغ نقدي: تقوم الدولة - من أجل إشباع الحاجات العامة - بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح المساعدات والإعانات الاجتماعية والثقافية وغيرها، ويتخذ هذا الإنفاق في الوقت الحاضر شكلاً نقدياً. ذلك أن حصول الدولة على ما تحتاج إليه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولاً في العصور القديمة كأن تعتمد الدولة على ما تحتاج إليه من السلع والخدمات بشكل عيني إذا كان مقبولاً في العصور القديمة كأن تعتمد الدولة على تسخير الناس والاستيلاء على خدماتهم دون دفع مقابل لهم، فإن هذا الأمر لم يعد مقبولاً في الوقت الحديث، وإذا كان مقبولاً في العصور القديمة أن تدفع الدولة للأفراد مقابل عينيّاً - جزئياً أو كلياً - في مقابل مشترياتهم منهم فإن التطور قد قاد إلى حلول الإنفاق النقدي محل الإنفاق العيني.

1 - عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، منشورات الدار الجامعية دمشق، 1987، ص 243.

- النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يذكر الباحثون أن هناك فكرتين فيما يتعلق بطبيعة منفق النفقات العامة (الأولى قانونية - الثانية اقتصادية اجتماعية).

أ - الفكرة القانونية للنفقات العامة: وقد أخذ بها المالبون التقليديون وقد فرّق هؤلاء بين النفقة العامة والخاصة تبعاً للطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق. فتعدّ النفقة خاصة إذا قام بها الأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة (كالجمعيات والشركات)، وتكون النفقة عامة إذا صدرت عن الأشخاص المعنوية العامة، أي من أشخاص القانون العام (مثل الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة).

ب- الفكرة الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة: وتقوم هذه الفكرة في التمييز بين النفقات العامة والخاصة من خلال طبيعة الوظيفة التي تخصص لها النفقات، وعلى هذا فإن النفقات العامة إما أن تصدر من الدولة بصفقتها صاحبة سيادة، أو تصدر عن الأشخاص الخاصة أو المختلطة في حدود تفويض الدولة لها بهذه السيادة.

- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: حتى تكون النفقة عامة يجب أن تحقق منفعة عامة، وهذا المبدأ مبرر بأمرين هما:

أ- أن النفقة العامة يجب أن تشبع حاجة عامة.

ب- أن النفقة العامة إذا حققت منفعة عامة، فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين فسي تحمل الأعباء العامة.

نخلص من ذلك إلى أن النفقات العامة هي: المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام. إن هذا التعريف للنفقة العامة الذي تركز إليه معظم الدول لا يعبر تعبيراً واضحاً وصريحاً عن الحجم الحقيقي للإنفاق العام، إذ إنه يقتصر فقط على الطابع النقدي، في حين أنه يوجد إلى جانب هذا الشكل من الإنفاق شكل آخر هو الإنفاق العيني الذي يختلف حجمه من بلد إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ومن ثمّ فإنه يجب إدخال قيم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة دون مقابل نقدي في الإنفاق العام كالسلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة بالإجبار، وذلك من أجل إشباع الحاجات العامة كأن تحصل على ما يلزمها من أفراد القوات المسلحة عن طريق التجنيد الإجباري بدلاً من أن تشتري هذه الخدمات نظير أجر نقدي، ومن ثمّ لكي نعرف حجم الإنفاق العام الحقيقي يجب أن نضيف إلى الإنفاق النقدي الإنفاق العيني بعد تقييمه بقيم نقدية؛ وهذا أمر سهل ويسير، ومن ثمّ كان لا بدّ من إيجاد تعريف آخر للنفقة العامة يشمل بأن واحد الإنفاق النقدي والعيني ليحتل مكانه العادل

ضمن النفقات العامة. وفي النهاية توصلنا إلى التعريف الآتي للنفقة ألا وهو: (النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة)².

2-2 دور النفقات العامة في الاقتصاد:

يرتبط تطور دور النفقة وتغيّر دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلم تعد النفقة محايدة (النظرة الكلاسيكية)، بل لها دور إيجابي (النظرة الحديثة)، يمكن الدولة من خلالها تحقيق أهداف معينة وإحداث آثار محددة.

في الفكر الكلاسيكي:

يقصد بالنفقة المحايدة تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام، أي التي لا تغيّر من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك التي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد، ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية.

في الفكر المعاصر:

الفكر المعاصر إيجابية النفقة: ويقصد بالنفقة الإيجابية (أو النفقة البسيطة) تلك النفقة التي تهدف إلى إحداث آثار أخرى اقتصادية واجتماعية إلى جانب آثارها المالية، وقد أصبحت النفقات العامة أكثر وسائل الدولة أهمية لتحقيق الأهداف المختلفة، وخاصة في الميدان الاقتصادي، فتعددت أشكال تدخل الدولة في هذا الميدان، سواء بمنح الإعانات أو بالقيام ببعض المشروعات، أو بسيطرة كاملة على الاقتصاد القومي لتنفيذ خطة شاملة.

ولبيان آثار النفقات العامة يتعين الأخذ في الحسبان الحالات المختلفة التي يكون عليها الدخل القومي وأحجام هذه النفقات وبيان الطرائق المختلفة التي تمول بها.³

2-3 أسباب ازدياد النفقات العامة:

إن أي دارس لتطور النفقات العامة في أي بلد من البلاد، يلاحظ أنها آخذة بالازدياد سنة بعد أخرى، واعتماداً على الإحصاءات المتعلقة بهذه النفقة، فقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانوناً عاماً من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي. وكان أول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو

2- حامد دراز، مبادئ المالية العامة، منشورات الدار الجامعية الإسكندرية، ط1، 1988، ص398.

3- عبد الكريم صادق بركات، المرجع السليق، صص 252- 256.

الاقتصادي الألماني (فاجنر)، وقد أقام دراسته بناءً على تطور النفقات العامة في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. وقد توصل بعد ذلك إلى قانون اقتصادي نسب إليه فيما بعد وأطلق عليه قانون فاجنر، ويتلخص هذا القانون في أنه: (إذا حقق أي مجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية. ونعرض فيما يأتي لهذين النوعين من الأسباب:⁴

2-3-1 أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة:

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي: أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية فضلاً عن أسباب حربية.

1- الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد). فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه. وأخيراً فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير، ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية.

2- الأسباب الاجتماعية: ويرجع ذلك إلى أن متطلبات سكان المدن وحاجاتهم أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلعون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيوخ وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة هذه الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

4- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1965، ص ص 65-66.

- 3- الأسباب السياسية: إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيراً ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.
- 4- الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات... الخ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية (الحقيقية).
- 5- الأسباب المالية: إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدّى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلاً عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده، من الزيادة في النفقات العامة. وفي حالة وجود فائض في الإيرادات، أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين، فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة باتفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها؛ وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.
- 6- الأسباب الحربية: وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعاً في وقتنا الحاضر، بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل يزداد هذا الإنفاق حتى في أوقات السلم، وهو ما تؤكد الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في دول العالم كافة، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قداماء المحاربين وأسرى الشهداء، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

2-3-2 أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة:

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود، وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة، وتغير مساحة إقليم الدولة، وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

1- تدهور قيمة النقود: ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر إنَّ الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة. ويعدُّ تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيسي في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

2- اختلاف الفن المالي: وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدَّى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلاً أن تجرى مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، ومن ثمَّ فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات.

3- زيادة مساحة الدولة: إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعاً ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

2-4 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

لعل من أهم الآثار المباشرة للإنفاق العام تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج والاستهلاك بوصفهما النشاطين الرئيسيين في الاقتصاد القومي، ويمكن توضيح تلك الآثار فيما يأتي.⁵

5- السيد عبد المولى، المالية العامة، القاهرة: دار الفكر العربي، دون تاريخ، ص 57.

2-4-1 أثر الإنفاق العام في الإنتاج القومي:

يتوقف الإنتاج القومي لأية دولة على نوعين من العوامل، هما:

- المقدرة الإنتاجية القومية: أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تشمل كلاً من الموارد الطبيعية للدولة، وعنصر العمل فيها، ورأس المال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.
- الطلب الفعلي: أو الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية (النتائج القومي الجاري).

ومن المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى إنفاق عام رأسمالي (استثماري أو إنتاجي) وإنفاق عام استهلاكي (جاري). ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت (الأجور والمرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلاً عن زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة. كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضاً إلى زيادة المقدرة الإنتاجية (وعلى سبيل المثال، يؤدي الإنفاق الاجتماعي على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والتدريب الفني للعمال، إلى الارتقاء بمستوى العمالة، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية)، فضلاً عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري. كما تؤدي الإعانات العامة الاقتصادية التي تُعطى للمشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات، مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية. كما أن الإنفاق العام التقليدي على خدمات الدفاع والأمن والعدالة يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الضروري للعملية الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، يشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهو ما يؤثر تأثيراً مباشراً في حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ويلاحظ أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية (كتلك المبالغ التي تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية، كالأغراض الصحية والثقافية والتعليمية والإسكان) أو التحويلات الاجتماعية النقدية (كتلك التي تتم لصالح الطبقات الفقيرة لمقابلة حالات المرض أو الشيخوخة أو البطالة) يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي

يخصص الإنفاق العام للحصول عليها. كما أن التحويلات النقدية لذوي الدخل المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلع. كما أن الإعانات الاقتصادية التي تُمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، أو لبعض السلع والخدمات، مثل دعم بعض السلع الأساسية كالخبز والبنزين، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام وذلك بسد ما يكون في ميزانياتها من عجز، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات، وتشجيع الاستثمار والتنمية، وخصوصاً بالنسبة إلى بعض الصناعات الضرورية للتنمية الاقتصادية.

2-4-2 أثر الإنفاق العام في الاستهلاك القومي:

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق. ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يُخصّص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

ثالثاً: التحليل القياسي:

1-3 النموذج:

ستبنى ثلاثة نماذج قياسية لمعرفة أثر الإنفاق العام لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م) في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أثره في كل مصدر من المصادر الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً أثره في كل مصدر من المصادر الثانوية للناتج المحلي الإجمالي حيث تعبر هذه النماذج عن كون الناتج المحلي الإجمالي (أو أحد مصادره الرئيسية أو الثانوية) كمتغير تابع أو معتمد يمثل دالة في المتغير المستقل وهو الإنفاق العام وعلى النحو الآتي:

$$GDP = F(G) \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$GDP_1 = F(G) \quad \dots\dots\dots (2)$$

$$GDP_2 = F(G) \quad \dots\dots\dots (3)$$

إذ:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

GDP₁ : أحد مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية

GDP₂ : أحد مصادر الناتج المحلي الإجمالي الثانوية

3-2 وصف متغيرات النموذج:

3-2-1 الإنفاق الحكومي: Governmental Expenditure (G)

يتكون هيكل النفقات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب التقسيم الاقتصادي من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية. النفقات الجارية تتكون من ثلاثة مكونات رئيسية هي: الأجور والرواتب، وما ينفق على شراء السلع والخدمات، وأخيراً التحويلات الجارية. والنفقات الحكومية الجارية تشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي (مشروعات البنية الأساسية) أو زيادة في رأس المال الإنتاجي (مؤسسات وهيئات حكومية) ويغلب عليها طابع الدورية والتكرار من سنة إلى أخرى ويطلق عليها أحياناً النفقات العادية، وتُمَوَّل من خلال الإيرادات العادية التي تُعدُّ الضرائب أهمها. وهي نفقات ضرورية لتشغيل المرافق العامة بمختلف مستوياتها الإدارية وأيضاً ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية وتشمل الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وقيمة المستلزمات والأدوات اللازمة لتسيير عمل الحكومة بوحدها جميعها.

أما النفقات الرأسمالية تمثل نفقات استثمارية على المشروعات التطويرية ومشروعات البنية الأساسية بمجالاتها كلها في الدولة، فهي تتكون من الإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية (نفقات إتمانية)، والإنفاق الرأسمالي المتعلق بالمصروفات الخاصة (القروض والمساهمات)، والتحويلات الرأسمالية.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ أن النفقات الحكومية في تزايد مستمر طيلة مدة البحث وعلى الرغم من الجانب الإيجابي لهذه المسألة إلا أن هناك جانباً سلبياً يترتب على هذا التزايد، وهو أن الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية ليست مقبولة، فهي فضلاً عن أنها استهلاك للموارد العامة، فهي تترتب آثاراً سلبية على المدخرات الحكومية اللازمة لتمويل عملية التنمية، لذا ينبغي وضع النفقات الحكومية، ولاسيماً الجارية في الحدود التي تكفل استقرار الفائض الجاري وتنميته⁶. فقد ارتفعت النفقات الحكومية من (50.537) مليار درهم عام 1980 إلى (289.100) مليار درهم عام 2009 وبنسبة نمو بلغت (472%)، بمعنى آخر النفقات الحكومية في دولة الإمارات قد تضاعفت أكثر من أربع مرات ونصف خلال الفترة (1990-2009م).

6- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، تقرير عن المالية العامة، 2001.

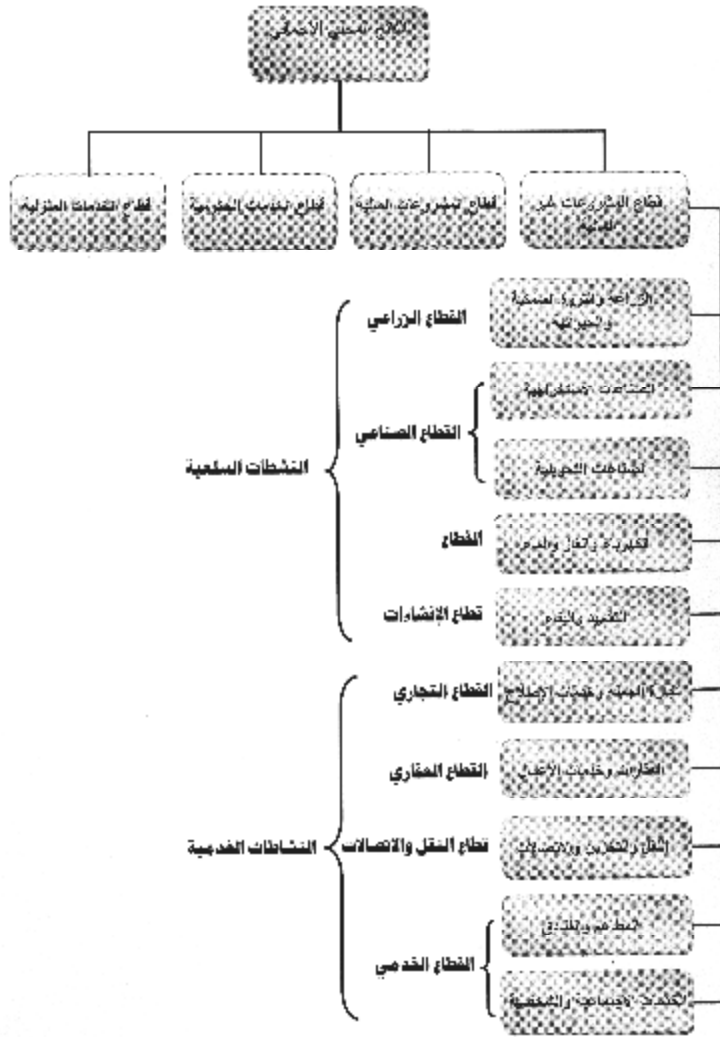
3-2-2 الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

أسهمت إمارة أبو ظبي ما بين (53%-62%) في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1990-2009م) وبمتوسط إسهام بلغ (57%)، في حين أسهمت إمارة دبي ما بين (24%-35%) في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال المدة نفسها وبمتوسط إسهام بلغ (28%). ويتضح من ذلك أن نسبة إسهام باقي الإمارات الخمس مجتمعة خلال مدة الدراسة يتراوح ما بين (3%-23%).

شهد اقتصاد دولة الإمارات تطوراً ملحوظاً خلال السنوات (1990-2009م) مدعوماً بتنامي عائدات النفط الكبيرة نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية ووصولها إلى مستويات قياسية خصوصاً في السنوات الأخيرة من المدة المذكورة، وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط من عام 1990 إلى عام 2009 الأمر الذي انعكس على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تنفيذ مشاريع ضخمة حكومية وخاصة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (125.266) مليار درهم عام 1980 إلى (914.300) مليار درهم عام 2009، كل ذلك أدى إلى أن يتعدى معدل النمو نسبة (630%) بمعنى آخر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات قد تضاعف أكثر من ست مرات خلال السنوات (1990-2009م). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

وشهد عام 2007 ارتفاعاً حاداً في الأسعار وتكاليف الإنتاج، وخاصة في قطاع البناء والتشييد وارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية والواردات، مما حدّ من اندفاع النمو الاقتصادي، وفي المقابل شهد النصف الثاني من العام نفسه حدوث الأزمات المالية العالمية وما تبعها من انعكاسات وتبعات وصلت إلى أوجها خلال الربع الأخير من العام، وقد ظهرت آثار الأزمة بشكل أكثر وضوحاً على القطاع المالي وقطاع الإنشاءات وهما من القطاعات القيادية الرئيسية في اقتصاد الدولة. ومع ذلك يبقى معدل نمو اقتصاد الدولة عام 2008 مرتفعاً مقارنة بمعدلات النمو العالمية.

الشكل رقم (1): مصادر الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة



المصدر: من إعداد الباحث

تصدت دول العالم ومنها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة الأزمة من خلال تبنيها عدة سياسات على المستويين، السياسة المالية والسياسة النقدية، بقصد تحفيز الطلب الكلي الذي نجم عنه نقص واسع في الطلب الاستهلاكي، حيث ضخت الحكومة كميات كبيرة من السيولة في نظامها المالي، وتبنت تشريعات جديدة لتحسين المصارف التجارية والاستثمارية وتنظيمها وتقديمها النصح لتؤدي بالنهاية إلى ضبط نشاطاتها المختلفة. لذلك عدت هذه السياسات ناجحة في عكسها التراجع الحاصل ابتداءً من الأشهر الأخيرة من عام 2009 التي أدت إلى تراجع مؤشرات الاتجاهات الكلية للناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن التخوف. ويلاحظ أن النتائج المشجعة بدأت تظهر في الأسواق المالية وسوق العقارات، التي ربما تعد مؤشراً على الخروج من حالة التردد التي سادت تلك الأسواق في السابق، كما أسهمت الإجراءات الحكومية من خلال حزمة معالجاتها للنشاط الاقتصادي في إبعاد حالة الشعور بالخوف لدى المؤسسات والأفراد من خلال تحريك النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى تحريك الطلب الكلي⁷.

ونتيجةً للأزمة المالية العالمية تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى ما نسبته (2.2%) في عام 2009، رافقه تراجع حاد للإنتاج الصناعي وحركة التجارة العالمية. ويتوقع أن تستمر الآثار السلبية للأزمة حتى عام 2011 يرافقتها تغيرات هيكلية في القطاع الصناعي. وكان الأثر الواضح للأزمة ناجماً عن نقص السيولة على المستوى العالمي وفقدان الرغبة بالمخاطرة بصورة هائلة. ويمكن تصنيف الأزمة بأنها "مصيبة للسيولة"، وهي الحالة التي أدت إلى انخفاض معدل الفائدة، ومن ثم لم يستطع الوسطاء الماليون والآخرون من المجتمع أن يشاركوا في نشاطات الإقراض.

وقد بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المذكورة (10.5%)، كما راوحت نسبة إسهام الناتج المحلي الإجمالي في الدخل القومي الإجمالي خلال السنوات ما بين (92.6%-99.3%)، وتشير حدود التغيير بين أدنى نسبة وأعلىها والبالغة (6.7%) إلى الاعتماد الكبير الشبه الثابت على الناتج المحلي الإجمالي في تكوين الدخل أو الناتج القومي^{*}، وهذا ما تم تأكيده من متوسط نسب الإسهام نفسها خلال المدة المذكورة والبالغ (96.6%) بانحراف معياري

7- دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2009.

* يتكون الدخل القومي الإجمالي في دولة الإمارات من الناتج المحلي الإجمالي زائداً صافى إيرادات الدخل من المصادر الخارجية. أمّا الناتج المحلي الإجمالي فيمتمثل مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة.

قدره (0.019) مليون درهم (أي ما يقارب 19 ألف درهم)، حيث تشير قيمة الانحراف المعياري القريبة من الصفر إلى التقارب الكبير بين نسب الإسهام، مما يدعم ثبات نسبة إسهام الناتج المحلي الإجمالي في الدخل القومي خلال مدة الدراسة (1990-2009).

3-2-2-1 قطاع المشروعات غير المالية:

يتبين من الجدول رقم (2) أن ناتج قطاع المشروعات غير المالية كان متزايداً طيلة مدة الدراسة مستمداً هذه الزيادة من تزايد الناتج القومي الإجمالي وخصوصاً بعد عام 2000، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (621%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (10.4%)، بمعنى آخر إن ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من ست مرات خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (78.8%-90.4%).

3-2-2-1 الزراعة والثروة السمكية والحيوانية:

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة بإنجازاتها الرائعة في المجال الزراعي مكانة عالمية متميزة، وأصبحت تجربتها الرائدة في هذا القطاع نموذجاً يحتذى في إرادة التغلب على قسوة الطبيعة وقهر رمال الصحراء وتحويل كثباتها إلى جنان خضراء وحدائق غناء ومزارع منتجة لكل أنواع الخضراوات، حيث حاز هذا القطاع على دعم غير محدود من الحكومة إيماناً منها بمدى أهمية ما يحققه هذا القطاع من أمن واستقرار غذائي. وقد تبلور هذا الدعم على هيئة خطط للتنمية الزراعية تبنتها وزارة الزراعة وقامت بتنفيذها على مراحل متعددة بدأت من البنية الأساسية كتشجيعها لمشاريع الألبان والإنتاج الحيواني وتربية الأسماك، وإنتاج الأعلاف والأسمدة، والاهتمام بتوسيع الأراضي الزراعية، وإنشاء مزارع متخصصة في إنتاج بعض أنواع الخضراوات، وإقامة مشاريع متعددة لتنمية الموارد المائية كالسدود واتباع أحدث الوسائل على المستوى العلمي في مجال التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية؛ وذلك للوصول إلى أعلى مستويات الاكتفاء الذاتي للسلع بأنواعها وصولاً إلى تحقيق الأمن الغذائي.

ونتيجة لهذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة نجد أن ناتج قطاع الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (656%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009، بمعنى آخر إن ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من ست مرات ونصف خلال هذه الفترة.

وعلى الرغم من ضعف إسهام هذا القطاع في الدخل القومي الإجمالي فقد كان هذا القطاع من أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الإماراتي حيث انعكس الاهتمام الكبير بهذا القطاع في معدل نموه المرتفع جداً وقد بلغ خلال مدة الدراسة (22.8%). وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (0.8%-3.7%).

3-2-2-1-2-2-3 الصناعات الاستخراجية:

تعد الصناعة الاستخراجية مصدراً مهماً للدخل القومي الإجمالي، وتشكل العوائد المتحققة من هذا النشاط مورداً رئيساً للموازنة العامة للدولة، إذ يشكل النفط الخام والغاز الطبيعي أهم مكون من مكونات الصناعة الاستخراجية، فيما تشكل الصناعات الاستخراجية الأخرى مثل نشاطات التعدين، واستغلال المحاجر نسبة ضئيلة.

وبحكم أن الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول المنتجة للنفط نجد أن قطاع الصناعات الاستخراجية يسهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، فقد بلغت هذه الإسهام نحو (28.9%) عام 2009. وعلى الرغم من قوة القطاعات الاقتصادية الأخرى وارتفاع نسب إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي فإنه لا يزال النفط الخام المحرك الفعلي للتنمية الاقتصادية في الدولة.

اعتماداً على ما ذكر نجد أن ناتج هذا القطاع تأثر بصورة كبيرة بالتذبذبات التي حصلت في أسعار النفط؛ لذلك نجد أن التقلبات الكبيرة في ناتج القطاع خلال السنوات (1990-2002م)، ومنذ عام 2003 وكنتيجة للطفرة الكبيرة في أسعار النفط العالمية نما بصورة سريعة جداً إذ بلغ متوسط ناتج القطاع خلال السنوات (2003-2009م) ما يقارب (180.068) مليار درهم مقارنة بمتوسط ناتج القطاع خلال السنوات (1990-2002م) البالغ (57.364) مليار درهم.

عموماً فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (356%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (8.0%)، بمعنى آخر إن ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من ثلاث مرات ونصف خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (21.4%-46.3%). [انظر الجدول رقم (2)]

3-2-2-2-3-3 الصناعات التحويلية:

من خلال الجدول رقم (2) نجد أن ناتج هذا القطاع كان مستمراً بالتزايد طيلة السنوات (1990-2009م) حيث كان الاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية من الأولويات التي تهدف الدولة إلى تنفيذها

ضمن خططها الإستراتيجية؛ وذلك لأهمية هذا النشاط في تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل إلى جانب إسهامه في الحد من البطالة. إن التحول التدريجي من اقتصاد قائم على تصدير النفط إلى اقتصاد قائم على التنوع يمتلك قاعدة واسعة من الصناعات المتطورة يعد هدفاً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة. وقد انعكس هذا الاهتمام بالارتفاع الكبير في عدد المنشآت الصناعية العاملة في الدولة، وكذلك ارتفاع حجم الاستثمار في هذا القطاع. وشهد قطاع صناعة البتروكيماويات تطوراً كبيراً، حيث استثمرت مبادرات الدولارات في مجمعات تسهيل الغاز ومصافي النفط ومصانع البتروكيماويات وخاصة في إمارة أبو ظبي التي تمتلك أكثر من (90%) من احتياطات النفط والغاز في الإمارات⁸.

ويعد هذا القطاع من أكثر القطاعات استقراراً وأقلها تأثراً بالأزمة المالية العالمية مما يؤكد أهمية العمل على دعم الاستثمارات الصناعية التي تسهم في إيجاد توازن بين القطاعات غير النفطية وتؤدي إلى زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي. وقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (1427%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (14.3%)، بمعنى آخر إن ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من أربع عشرة مرة خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (7.4%-16.2%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-1-4 الكهرباء والغاز والماء:

يحتل هذا القطاع مكانة مهمة بين القطاعات الاقتصادية في الدولة؛ وذلك للدور الكبير الذي يسهم به في المجالات كلها ابتداءً من تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين وانتهاءً بتزويد المشاريع والمؤسسات الإنتاجية والخدمية بالطاقة والماء. وبحكم ارتباط مشاريع هذا القطاع بالبنية التحتية للاقتصاد أولى اهتماماً متزايداً وجرى التركيز عليه بحيث احتلت مخصصات هذا القطاع مرتبة متقدمة في البرامج الاستثمارية. وقد واكب الحركة العمرانية الواسعة والتطور الصناعي والزراعي والاجتماعي الذي عرفته الدولة في السبعينيات بناء عدد من المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء على مستوى الإمارات والحكومة الاتحادية لتحقيق هدف توصيل الكهرباء إلى كل مكان خصوصاً أن نجاح خطط التنمية يعتمد بالدرجة الأولى على مدى توافر هذا العنصر الحيوي سواءً للعمليات الإنتاجية أو لرفع مستوى المعيشة.

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في ناتج قطاع الكهرباء والغاز والماء خلال مدة الدراسة، إلا أن نسبة إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير كثيراً طيلة المدة إذ راوحت بين (1.3% -2.3%)، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة إسهام باقي القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. وقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (494%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (9.4%)، بمعنى آخر إنَّ ناتج هذا القطاع تضاعف ما يقارب خمس مرات خلال هذه المدة. [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-5 التشييد والبناء:

ويعدُّ نشاط الإنشاءات من النشاطات الرائدة في اقتصاد الإمارات، ويتميز هذا النشاط بأنه يرتبط بروابط قوية مع غيره من النشاطات الأخرى، ومن ثمَّ فإنَّه من النشاطات المؤثرة في الاقتصاد، إذ يرتبط هذا النشاط بدعم خدمات الإسكان من خلال توفير الوحدات السكنية، كما يرتبط بقطاعات الأعمال من خلال توفير الأبنية اللازمة لهذه القطاعات بمختلف نشاطاتها الاقتصادية، كما أن هذا النشاط يوفر البنية الأساسية من طرق وجسور وأتفاق وغيرها التي يعدُّ توافرها أساسياً لممارسة أي نشاط اقتصادي، فضلاً عن تعرّف حاجة المجتمع عن طريق ربط التطورات الحاصلة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالتطور الحاصل في هذا النشاط .

وقد شهدت إمارات الدولة وخصوصاً إمارات دبي، أبوظبي، الشارقة، وعجمان طفرات عمرانية خلال السنوات الخمس الماضية أنجزَ العديد من المشروعات الإنسانية تلبيةً لاحتياجات الزيادة السكانية ونمو مختلف النشاطات الاقتصادية. وأدَّى ذلك إلى ارتفاع إسهام نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي من (7.7%) عام 1990 إلى (10.7%) عام 2009. [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

ويتبين أن ناتج قطاع التشييد والبناء كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، وقد كان هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية سريعة النمو حيث نما ناتج هذا القطاع بنسبة (881%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (12.2%)، بمعنى آخر: إنَّ ناتج هذا القطاع تضاعف ما يقارب تسع مرات خلال هذه الفترة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (6.4%-10.7%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-6 تجارة الجملة وخدمات الإصلاح:

يتميز هذا النشاط بارتباطه الوثيق بأوضاع السكان المعيشية، كما يتميز بسعة انتشاره في مختلف مناطق الدولة، فلا يكاد يخلو شارع أو حي من منشأة تجارية، إذ إنه النشاط المسؤول عن توفير

مختلف السلع (المحلية والمستوردة) للمستهلكين سواء كانوا أسراً أو منشآت أعمال. ويعدُّ هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية سريعة النمو خلال مدة الدراسة (1990-2009م)، إذ بلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع خلال هذه المدة (11.0%)، كما يمتاز بإسهامه العالي نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي فقد وصل هذا الإسهام إلى أقصاه في العالم 2008 إذ وصل إلى (13.7%)، إلا أن هذا القطاع تأثراً كبيراً بالأزمة المالية العالمية حيث ظهرت آثار ذلك بصورة جلية في العام 2009، إذ انخفض ناتج هذا القطاع من (148.415) مليار درهم عام 2008 إلى (82.287) مليار درهم عام 2009، وبلغت نسبة الانخفاض (45%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

كما يتبيّن أن ناتج قطاع تجارة الجملة وخدمات الإصلاح أو الصيانة كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (722%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009، بمعنى آخر: إن ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من سبع مرات خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (8.1%-16.5%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-1-7 العقارات وخدمات الأعمال:

مع التأثير القاسي الذي خلفته الأزمة المالية العالمية التي انطلقت شرارتها الأولى في بداية العام 2007 مع تفاقم أزمة الرهن العقاري في أميركا على الاقتصاد العالمي، إلا أن المؤسسات الدولية واصلت تأكيدها متانة الاقتصاد الإماراتي وقدرته على مواجهة هذه التقلبات.

وقد كان قطاع العقارات والمقاولات إلى ما قبل الأزمة المالية يسهم إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وعلى مستوى كل إمارة خاصة في إمارتي أبوظبي ودبي، إذ إن اقتصاد الدولة شهد نشاطاً في مختلف القطاعات وخصوصاً العقارات والمقاولات وهو ما أسهم في تحقيق نمو اقتصادي وصل إلى (18%) في كثير من الأحيان. وعلى الرغم من وجود آثار سلبية للأزمة المالية خصوصاً في انكماش القطاع العقاري، إلا أن السوق كان بحاجة إلى حركة تصحيحية ما على الرغم من أن أسباب هذا الانكماش غير المرغوب فيها، وأن الوضع الراهن سيقود إلى مزيد من التنظيم للسوق العقاري وللقطاع المالي.

إن التأثيرات المحتملة للأزمة المالية العالمية قد تكون نوعاً من التباطؤ قصير الأمد في نمو القطاع وتوسعه، لأن عمليات البناء خصوصاً في أبوظبي لا تتم بهدف استقطاب الناس للإمارة بل تبنى لتلبية الاحتياجات الحقيقية خصوصاً في ظل التضخم والأوضاع الداخلية للسوق⁹.

9 - <http://www.alittihad.ae/details.php?id=49436&y=2008>

تبيّن أن ناتج قطاع العقارات وخدمات الأعمال كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (992%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (12.6%)، بمعنى آخر: إنّ ناتج هذا القطاع نما ما يقارب عشر مرات خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (5.5%-9.6%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-1-8 النقل والتخزين والاتصالات:

يمثّل نشاط النقل والتخزين والاتصالات قوة ارتباط إمارات الدولة فيما بينها وبين العالم الخارجي، فضلاً عن أهميته في تسهيل حركة السكان والبضائع داخل الدولة، فالتطور الاقتصادي يتطلب في الوقت نفسه تطوراً موازياً في مجال توافر وسائل النقل البري والبحري والجوي. ولا يقل نشاط التخزين أهمية عن بقية النشاطات من حيث توفيره الأماكن المناسبة للاحتفاظ بالمواد الأولية والمنتجات والسلع الإستراتيجية إلى حين الحاجة لها. وإنّ ما تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أهمية في نمو البلدان وتطورها، نظراً إلى تأثيرها ودورها في صياغة استراتيجيات سليمة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا اهتمت الدول مؤخراً بهذا النشاط للإسراع في تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، فضلاً عن اهتمام الدول بوضع السياسات والإستراتيجيات اللازمة لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات بشكل هادف ضمن خطط واضحة ومحسوبة لدورها في رفع معدلات النمو وتحقيق الرفاهية للمجتمعات. ومن هنا تولي الدولة اهتماماً خاصاً بالبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتسعى لربط جميع الدوائر الحكومية بشبكة واحدة ذات فعالية، وذلك لتقديم خدمات ذات موثوقية عالية وأكثر جودة للجمهور.

وينتظر قطاع النقل في دولة الإمارات مستقبلاً جيداً وتوقعات إيجابية من النمو والازدهار، حيث يوفر هذا القطاع إمكانيّة الوصول إلى الأسواق من خلال ربط المنتجين والمستهلكين معاً، وذلك في زمن العولمة الحالي. ويمكن تصنيف التأثيرات الرئيسية لقطاع النقل في العمليات الاقتصادية بما يأتي: (أ) التخصصات الجغرافية (ب) المنافسة المتزايدة (ج) زيادة قيمة الأراضي. ومن المعروف أن النمو الاقتصادي يتزايد ارتباطه بالتطورات في مجال النقل وتحديداً البنية التحتية، فضلاً عن أهمية الخبرة الإدارية في الخدمات اللوجستية. ويتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النقل (6.9%) في عام 2010 ليرتفع إلى (7.1%) في عام 2011. والملاحظ أن حصة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات قد انخفضت في الأعوام الأخيرة من ذروة ارتفاعها في 2002 التي بلغت (8.0%) إلى (7.1%) في عام 2009. [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

وتبيّن أن ناتج قطاع النقل والتخزين والاتصالات كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (945%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (12.4%)، بمعنى آخر: إنّ ناتج هذا القطاع تضاعف ما يقارب تسع مرات ونصف خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (4.3%-8.0%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-1-9 الفنادق والمطاعم:

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة طفرة سياحية كبيرة في ظل الإعلان عن المشاريع العقارية والسياحية الكبرى في مختلف إمارات ومدن الدولة والتي تهدف إلى وضع اسم الإمارات في مقدمة كبرى الدول السياحية على خارطة السياحة العالمية، لما لهذا القطاع من أهمية في دعم الاقتصاد الوطني من جهة، وتنشيط وتفعيل المجالات الأخرى لارتباطه الوثيق بجميع الأمور المتعلقة بالاقتصاد والتجارة والمال. ونتيجةً للتوجه السامي للقيادة الرشيدة للدولة للاهتمام بالمجال السياحي والاستثماري والاستفادة من المقومات السياحية والاقتصادية التي تمتلكها الدولة، فإن الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الدولة وجدتُ هذا العام بقوة على المضمار السياحي للظفر بسياحة إماراتية فريدة ومتميزة من خلال مشاريع استثمارية وسياحية تعكس هذا التوجه السامي. فخلال العام 2009 شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة في إمارتي أبو ظبي ودبي والشارقة مشاريع سياحية واستثمارية عملاقة رصدت لها مليارات الدراهم تأكيداً للتوجه الكامل نحو القطاع السياحي الذي يعدُّ أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني في الدولة¹⁰.

وقد شكّل قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009 ما نسبته (1.8%)، ليصل إلى (16.457) مليار درهم؛ مما يعكس النمو المستمر للنشاط السياحي في الدولة. كما تُشكّل المعارض والمؤتمرات التي تربعت دولة الإمارات على عرش صناعتها في الشرق الأوسط، سوقاً مهمةً للسياحة، حيث نظّمت الدولة خلال العام 2003 أكثر من (150) حدثاً من المعارض الرئيسية والمؤتمرات التي جذبت عشرات الآلاف من الشركات الإقليمية والعالمية، والملايين من الزوار من خارج الدولة.

وتبيّن أن ناتج قطاع المطاعم والفنادق كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (1364%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (14.1%)، بمعنى آخر: إنّ ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من ثلاث عشرة مرة ونصف خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (0.9%-2.3%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-1-10 الخدمات الشخصية والاجتماعية:

كان قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية من أكثر القطاعات تضرراً بالأزمة المالية العالمية، وبما أن اقتصاد دولة الإمارات مفتوحاً ومتكاملاً مع الاقتصاد العالمي بشكل قوي، كما يظهر ذلك من نسبة التجارة (نسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي) التي تقيس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني وتكامله مع الاقتصاد العالمي، فقد كانت من آثار الأزمة تجميد بعض المشاريع الكبيرة التي كانت في أدراج شركات العقارات العملاقة أو إلغاؤها وتقليص أعداد موظفيها وخاصة في إمارة دبي، لإعادة النظر في الأهداف الكمية التي تستهدفها الخطط الإستراتيجية بما في ذلك معدلات النمو الاقتصادي ونمو القوى العاملة والسكان. ونظراً إلى أنّ معظم السكان في الوقت الراهن من الوافدين، حيث تقدر نسبتهم من مجمل سكان الدولة بأكثر من (75%)، فإن إنهاء خدمات الوافدين يعني ليس فقط خروجه من سوق العمل بل يعني أيضاً مغادرته الدولة حسب الأنظمة والقوانين المرعية في البلاد. وسوف تتعكس آثار انخفاض السكان في تقليص الطلب الكلي المحلي على الخدمات، التعليمية والصحية والسكنية والشخصية وغيرها. ومثل هذا التطور في سوق العمل والسكان يؤدي إلى فائض في عرض السلع والخدمات ذات العلاقة بشكل عام وفي قطاع العقارات على وجه الخصوص، وهذا بدوره لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار في مجالاتها. وانخفاض الإنفاق على الاستثمارات يؤثر سلباً في الطلب الكلي وسلباً أيضاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي تراكم الثروة الوطنية وفي تنويع مصادر الدخل¹¹.

وتبيّن أن ناتج قطاع الخدمات الشخصية كان متزايداً منذ عام 1990 حتى نهاية 2008، إلا أنه انخفض بشكل حاد في العام 2009 وبنسبة (63%) عما كان عليه عام 2008. وبصورة عامة فقد نما ناتج هذا القطاع خلال السنوات (1990-2009م) بنسبة (85%) وبمعدل نمو سنوي (3.2%)، بمعنى آخر: إنّ ناتج هذا القطاع تضاعف ما يقارب مرة واحدة خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب

11 - <http://www.uaec.com/vb/t117373.html>

إسهام هذا القطاع في الدخل القومي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (0.5%-2.1%)، وبلغ متوسط نسب إسهامه نحو (1.6%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-3 قطاع المشروعات المالية:

تطور هذا القطاع في دولة الإمارات منذ قيام الاتحاد عام 1972 حتى الآن تطوراً ملحوظاً وبما يتفق مع السياسات المالية والنقدية التي تخدم عملية التنمية المتوازنة، إذ ارتفع عدد المصارف التجارية في الدولة من (20) مصرفاً عام 1973 إلى (51) مصرفاً في يونيو 2008، كما ارتفع عدد الفروع إلى (710) فرعاً حسب معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.

ويعدُّ هذا القطاع مرآة للاقتصاد، حيث ينتعش بانتعاش النشاطات الأخرى ويتراجع بتراجعها، فهو المعنى بتقديم التسهيلات المالية من إقراض وتحويلات مالية وغيرها من الخدمات المالية الأساسية بالإضافة إلى خدمات التأمين للنشاطات الاقتصادية الأخرى، ومن ثمَّ فإنَّ السياسات المتعلقة بهذا النشاط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاقتصادية للنشاطات كلها، كما أن اتخاذ قرارات الاستثمار في هذا النشاط تعتمد على ما يتوفر من معلومات عنه وعن بقية النشاطات الاقتصادية. وتطورت أعمال الجهاز المالي والنقدي في الدولة تطوراً كبيراً من خلال تطور المؤشرات النقدية، إذ ارتفع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي من (2.970) مليار درهم عام 1973 إلى ما يقارب (900.000) مليار درهم حتى نهاية الربع الثالث من العام 2008.¹²

وتبيّن أن ناتج قطاع المشروعات المالية كان متزايداً طيلة السنوات (1990-2009م)، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (935%) وبمعدل نمو سنوي (12.3%)، بمعنى آخر، إنَّ ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من تسع مرات خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (4.1%-8.4%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-3 قطاع الخدمات الحكومية:

تحققت إنجازات كبرى في قطاع التعليم، حيث تم توفير التعليم المجاني للأجيال الشابة من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة. وأنجزت الحكومة سلسلة من كليات التقنية العليا وأهم جامعتين هما جامعة الإمارات بمدينة العين التي أنشئت عام 1977، وجامعة زايد للبنات التي افتتحت مبانيها في كل من أبوظبي ودبي عام 1998. وهناك عدد من الجامعات والكليات الخاصة، إلى جانب أبناء وبنات

12 - <http://www.alittihad.ae/details.php?id=49436&y=2008>

الإمارات الذين يُبعثون إلى الخارج سنوياً لتلقي التعليم العالي على نفقة الدولة. أمّا برنامج محو أمية الكبار الذي يستهدف النساء في المناطق النائية بصفة خاصة، فقد وفر الفرص الدراسية لجيل الكبار، وأصبحت مستويات محو الأمية تقارن الآن بمثيلاتها في معظم البلدان المتقدمة.

وحققت الدولة إنجازات بارزة في القطاع الصحي بشقيه الوقائي والعلاجي، واستكملت برامج التعليم الصحي الذي يركز على النساء بشبكة حديثة من المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية التي توفر آخر ما توصلت تقنيات الجراحة بأسعار رمزية، في الوقت الذي تتوسع باضطراد مشاركة القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية. وتمكنت الإمارات في عام 1998 من تحقيق شعار هدف حملة منظمة الصحة العالمية "الصحة للجميع بحلول عام 2000" أي قبل عامين من الموعد المقرر.

وتبيّن أن ناتج قطاع الخدمات الحكومية كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (464%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (9.1%)، بمعنى آخر: إنّ ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من أربع مرات ونصف خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الدخل القومي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (3.4% - 11.6%)، وبلغ متوسط نسب إسهامه نحو (8.9%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

3-2-2-4 قطاع الخدمات المنزلية:

يعدّ هذا القطاع من أضعف القطاعات والنشاطات الاقتصادية إسهاماً بالناتج المحلي الإجمالي بسبب محدودية خدمات هذا القطاع مقارنةً بالقطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هذا القطاع من القطاعات سريعة النمو في دولة الإمارات خلال السنوات (1990-2009م) نتيجة لاهتمام الحكومة المتواصل بإبصال أفضل الخدمات إلى منازل السكان.

وتبيّن أن ناتج قطاع الخدمات المنزلية كان متزايداً طيلة مدة الدراسة، فقد نما ناتج هذا القطاع بنسبة (816%) من عام 1990 حتى نهاية عام 2009 وبمعدل نمو سنوي (11.7%)، بمعنى آخر: إنّ ناتج هذا القطاع تضاعف أكثر من ثماني مرات خلال هذه المدة. وقد راوحت نسب إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة بين (0.4% - 0.8%). [انظر الجدول رقم (2)، ص34]

مما تقدم نستنتج أنه يجب عدم الحكم على اقتصاد الدولة من خلال نشاط واحد، بل من خلال مجمل الاقتصاد، إذ إنّ التداخل والتبادل بين القطاعات والتباين في الأداء أمر طبيعي في مختلف الظروف الاقتصادية، ويكون المؤشر المعبر عن الاقتصاد هو خلاصة مجمل الاقتصاد ولا يقاس على أداء قطاع دون غيره، ومن خلال تحليل نتائج السنوات (1990-2009م) يظهر التباين في أثر كل نشاط

على مجمل الاقتصاد، فهناك قطاعات تدفع النمو إيجاباً، وبذلك أسهمت في تقليص أثر القطاعات والنشاطات الاقتصادية المتراجعة، حيث يظهر أثر نمو الصناعة التحويلية في نمو الصادرات الوطنية التي يتكون معظمها من منتجات الصناعة التحويلية، الأمر الذي أسهم بتنشيط قطاع النقل والتخزين الذي تعزّز أدائه بشكل ملحوظ حيث برز كنشاط دافع بشكل إيجابي للنمو في اقتصاد¹³. وبناءً على النتائج السابقة يمكن تكوين الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): الأهمية النسبية ومعدل النمو السنوي لمصادر الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات الدراسة (1990-2009م)

معدل النمو	الأهمية النسبية	المصدر الثانوي	المصدر الرئيسي
10.4%	82.4%		المشروعات غير المالية
8.0%	31.8%	الصناعات الاستخراجية	
22.8%	2.4%	الزراعة والثروة السمكية والحيوانية	
14.3%	11.0%	الصناعات التحويلية	
9.4%	1.8%	الكهرباء والغاز والماء	
12.2%	7.6%	التشييد والبناء	
11.0%	10.5%	تجارة الجملة وخدمات الإصلاح	
12.6%	7.8%	العقارات وخدمات الأعمال	
12.4%	6.1%	النقل والتخزين والاتصالات	
14.1%	1.6%	المطاعم والفنادق	
3.2%	1.7%	الخدمات الاجتماعية والشخصية	
12.3%	5.8%		المشروعات المالية
9.1%	8.9%		الخدمات الحكومية
11.7%	6.0%		الخدمات المنزلية
10.5%	100%	الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة البرنامج SPSS

عند تتبع تطور الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاع، يلاحظ أن هناك قطاعات حققت معدلات نمو فاقت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، مثل قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوانية (22.8%)، وقطاع الصناعة التحويلية (14.3%)، وقطاع التشييد والبناء (12.2%)، وقطاع العقارات

13 - <http://www.alroya.com/node/57297>

وخدمات الأعمال (12.6%)، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات (12.4%)، وقطاع المطاعم والفنادق (14.1%). ويرجع تحقيق هذه المعدلات العالية إلى أسباب عديدة منها ضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت إلى هذه القطاعات لاعتبارات عديدة إذ إنَّ بعضاً منها تعدُّ ركائز أساسية لعملية التنمية، أو لتحقيق هدف رفع مستويات المعيشة، أو لأنَّ إسهام هذه القطاعات في الدخل القومي الإجمالي كان أقل من إسهام باقي القطاعات؛ لذا كان التركيز عليها كمحاولة لتنويع مصادر الدخل مقابل التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي بوصفه مصدراً أساسياً في الدخل. كما أن هناك قطاعات حققت معدلات نمو مقارنة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع التجارة (11.0%)، وقطاع الكهرباء والغاز والماء (9.4%) وذلك نتيجةً لمواكبة احتياجات السكان والتنمية إذ إنَّ هذين القطاعين يمثلان أهمية كبيرة للقطاعات الإنتاجية كلها، وفي ظل النهضة العمرانية والمدن الصناعية كان لا بدَّ من يواكبه تطورات في هذين القطاعين. وهناك قطاعات حققت معدلات نمو تقل عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مثل قطاع الصناعات الاستخراجية (8.0%)، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (3.2%)، فبالنسبة إلى قطاع الصناعات الاستخراجية لم يكن حجم الاستثمارات الموجهة إليه بالضخامة التي تنعكس على معدلات نمو عالية، وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية الذي تأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية.

جدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث (مليار درهم)

الانحراف المعياري	المتوسط	القيمة العظمى		القيمة الصغرى		المتغيرات
		السنة	القيمة	السنة	القيمة	
65.067	100.909	2009	289.100	1990	50.537	الإنفاق العام
284.712	347.801	2008	1,081.073	1990	125.266	الناتج المحلي الإجمالي
239.567	296.915	2008	851.502	1991	107.965	- المشروعات غير المالية
3.362	7.017	2009	15.543	1990	2.056	● الصناعات الاستخراجية
91.022	111.810	2008	345.800	1998	38.021	● الزراعة والثروة السمكية والحيوانية
38.858	43.246	2009	148.117	1991	9.478	● الصناعات التحويلية
3.789	5.932	2009	14.629	1990	2.461	● الكهرباء والغاز والماء
23.067	27.232	2009	97.830	1990	9.687	● التشييد والبناء
40.515	40.905	2008	148.415	1990	10.113	● تجارة الجملة وخدمات الإصلاح

4.593	5.977	2009	16.457	1990	1.124	● العقارات وخدمات الأعمال
15.793	21.484	2009	64.915	1990	6.211	● النقل والتخزين والاتصالات
22.804	28.130	2008	78.497	1990	6.864	● المطاعم والفنادق
3.127	5.031	2008	12.390	1993	1.647	● الخدمات الاجتماعية والشخصية
18.623	21.947	2008	62.648	1990	5.126	- المشروعات المالية
13.807	26.191	2009	73.144	1990	12.968	- الخدمات الحكومية
1.171	1.921	2009	4.571	1990	0.499	- الخدمات المنزلية

المصدر: من إعداد الباحث بواسطة البرنامج SPSS

3-3 تقدير نماذج البحث القياسية:

1-3-3 تقدير النموذج الأول:

لمعرفة تأثير الإنفاق العام في إجمالي الناتج المحلي طُبِّقَتْ طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على بيانات البحث، وكانت نتائج تقدير النموذج كما في الجدول الآتي:

الجدول (5): نتائج نموذج الاحدار الخطي البسيط للناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م) بالنسبة إلى الإنفاق العام

مستوى المعنوية	قيمة t	الخطأ المعياري للمعامل	المعامل	المتغير
0.08	1.879-	38,222.575	71,834.5-	الثابت
0.00	12.967	0.950	4.159	الإنفاق العام
			0.95	معامل الارتباط R
			%90	معامل التحديد R ²

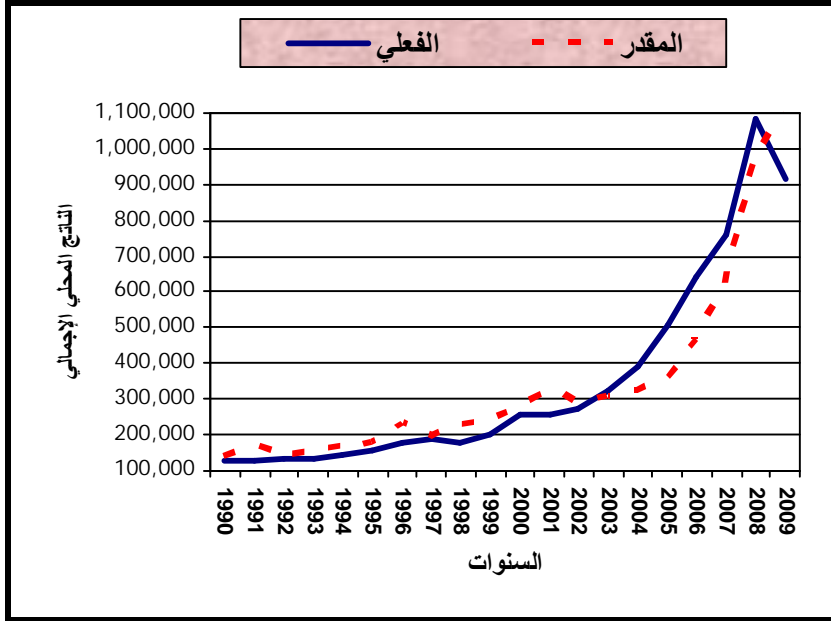
المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتبين أن النموذج الخطي العام المقدر هو:

$$GDP = -71,834.5 + 4.159 * G \quad \dots\dots\dots(4)$$

وتم إيجاد القيم المقدرة للناتج المحلي الإجمالي وذلك باستخدام المعادلة (4)، الشكل البياني الآتي يبيّن القيم الفعلية والتقديرية للناتج المحلي الإجمالي المقابلة للإفاق العام في كل سنة.

الشكل رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م) (مليون درهم) الفعلي والمقدر باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (4)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام البرنامج Excel.

يظهر الشكل البياني السابق التقارب الكبير بين القيم الفعلية للناتج المحلي الإجمالي وبين القيم التقديرية له والمحسوبة من المعادلة (4) ولسنوات مدة الدراسة كلها (1990-2009م)؛ مما يشير إلى إمكانية تطبيق المعادلة (4) في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات في سنة معينة عند معرفة إجمالي الإنفاق العام للدولة في تلك السنة.

3-3-2 تقدير النموذج الثاني:

لمعرفة تأثير الإنفاق العام في المصادر الأساسية للناتج المحلي الإجمالي طُبِّقَتُ طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على بيانات البحث، وكانت نتائج النماذج كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): نتائج نماذج الانحدار الخطية البسيطة للمصادر الرئيسية للنتائج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال السنوات (1990-2009م) بالنسبة إلى الإنفاق العام

مستوى المعنوية	قيمة t	نسبة الإسهام	معدل التأثير	مصادر الناتج المحلي الإجمالي
0.00	11.86	%89	3.467	قطاع المشروعات غير المالية
0.00	8.33	%79	0.255	قطاع المشروعات المالية
0.00	8.02	%78	0.188	قطاع الخدمات الحكومية
0.00	10.59	%86	0.017	قطاع الخدمات المنزلية

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (6) أن هناك تأثيراً معنوياً من قبل الإنفاق الحكومي العام في كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية عند مستوى معنوية (1%)؛ وذلك اعتماداً على مستويات المعنوية لقيم اختبار (t) التي كانت جميعها مساوية لـ (0.00) وعلى النحو الآتي:

- قطاع المشروعات غير المالية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا القطاع بمقدار (3.467) مليون درهم، وإنَّ ما نسبته (%89) من التغيرات التي تحصل في ناتج هذا القطاع سببها الإنفاق العام.
- قطاع المشروعات المالية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا القطاع بمقدار (255) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (%79) من التغيرات التي تحصل في ناتج هذا القطاع سببها الإنفاق العام.
- قطاع الخدمات الحكومية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا القطاع بمقدار (188) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (%78) من التغيرات التي تحصل في ناتج هذا القطاع سببها الإنفاق العام.
- قطاع الخدمات المنزلية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا القطاع بمقدار (17) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (%86) من التغيرات التي تحصل في ناتج هذا القطاع سببها الإنفاق العام.

3-3-3 تقدير النموذج الثالث:

لمعرفة تأثير الإنفاق العام في المصادر الثانوية للنتائج المحلي الإجمالي طُبِّقَتْ طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على بيانات البحث، وكانت نتائج النماذج كما في الجدول الآتي:

الجدول رقم (7): نتائج نماذج الانحدار الخطية البسيطة للمصادر الثانوية للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال السنوات (1990-2009م) بالنسبة إلى الإنفاق العام

مستوى المعنوية	قيمة t	نسبة الإسهام	معدل التأثير	مصادر الناتج المحلي الإجمالي
0.00	4.79	%56	0.039	الزراعة والثروة السمكية والحيوانية
0.00	9.18	%82	1.269	الصناعات الاستخراجية
0.00	15.92	%93	0.577	الصناعات التحويلية
0.00	12.38	%90	0.055	الكهرباء والغاز والماء
0.00	20.93	%96	0.347	التشييد والبناء
0.00	6.61	%71	0.524	تجارة الجملة وخدمات الإصلاح
0.00	11.26	%88	0.066	المطاعم والفنادق
0.00	13.17	%91	0.231	النقل والتخزين والاتصالات
0.00	11.62	%88	0.329	العقارات وخدمات الأعمال
0.00	3.52	%41	0.031	الخدمات الاجتماعية والشخصية

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (7) أن هناك تأثيراً معنوياً من قبل الإنفاق الحكومي العام في كل مصدر من المصادر الثانوية للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (1%)؛ وذلك اعتماداً على مستويات المعنوية لقيم اختبار (t) التي كانت جميعها مساوية لـ (0.00) وعلى النحو الآتي:

- نشاط الزراعة والثروة السمكية والحيوانية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (39) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (56%) من التغيرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط الصناعات الاستخراجية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (1.269) مليون درهم، وإنَّ ما نسبته (82%) من التغيرات التي تحصل في هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط الصناعات التحويلية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (577) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (93%) من التغيرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط الكهرباء والغاز والماء: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (55) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (90%) من التغيرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط التشييد والبناء: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (347) ألف

- درهم، وإنَّ ما نسبته (96%) من التغيّرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط تجارة الجملة وخدمات الإصلاح: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (524) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (71%) من التغيّرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط المطاعم والفنادق: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (66) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (88%) من التغيّرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط النقل والتخزين والاتصالات: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (231) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (91%) من التغيّرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط العقارات وخدمات الأعمال: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (329) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (88%) من التغيّرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.
- نشاط الخدمات الشخصية والاجتماعية: كلما زاد الإنفاق العام بمليون درهم زاد ناتج هذا النشاط بمقدار (31) ألف درهم، وإنَّ ما نسبته (41%) من التغيّرات التي تحصل في ناتج هذا النشاط سببها الإنفاق العام.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

1-4 النتائج:

1. كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سريعاً خلال السنوات (1990-2009م)، إذ بلغت نسبة النمو (630%)؛ بمعنى آخر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات تضاعف أكثر من ست مرات خلال هذه المدة.
2. من خلال نتائج تقدير النموذج الأول نرى أنَّه كلما زاد الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار (4.159) مليون درهم، بمعنى آخر أنَّه في ظل قانون مضاعف الإنفاق الحكومي (مقلوب الميل الحدي للناتج المحلي الإجمالي في المعادلة (4)) فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار مقارب إلى (240) ألف درهم.

3. كما أنه في ظل هذا النموذج فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لكي تغطي الإنفاق العام يجب عليها أن تحقق حداً أدنى من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في أية سنة ما مقداره (71,834.5) مليون درهم.

4. يؤثر الإنفاق العام إيجابياً وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (1%)، ويتضح ذلك من خلال مستوى المعنوية لقيمة اختبار (t) لمتغير الإنفاق العام البالغ (0.00) والذي هو أقل من (1%). ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن الإنفاق العام يسهم بنسبة (90%) في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ما نسبته (10%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل وأسباب أخرى.

5. هناك تأثيراً معنوياً من قبل الإنفاق الحكومي العام على كل مصدر من مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية عند مستوى معنوية (1%) وذلك اعتماداً على مستويات المعنوية لقيم اختبار (t) التي كانت جميعها مساوية لـ (0.00).

6. هناك تأثير معنوي من قبل الإنفاق الحكومي العام في كل مصدر من المصادر الثانوية للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية (1%)؛ وذلك اعتماداً على مستويات المعنوية لقيم اختبار (t) التي كانت جميعها مساوية لـ (0.00).

4-2 التوصيات:

4-2-1 توصيات عامة:

1. إن من أهم المعوقات التي واجهت الباحث في أثناء إعداد هذا البحث هو قلة البيانات المطلوبة الخاصة بموضوع البحث والتكتم عليها من قبل الجهات الرسمية المعنية، حيث استغرق الباحث عدة أشهر في سبيل الحصول على هذه البيانات من خلال الإنترنت والمواقع الإلكترونية للمنظمات الدولية، وهذا بالطبع لا يشجع الباحثين في دراسة اقتصاد الدولة بشكل مفصل، عليه يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بموضوع تزويد الباحثين بالبيانات الاقتصادية إذ من شأن البحوث والدراسات التي تنجز في هذا الجانب أن تدعم الجهات الاقتصادية في وضع خططها.

2. قلة الدراسات والبحوث الاقتصادية التطبيقية التي تناولت اقتصاد دولة الإمارات بشكل عام، أمّا ما أُنجِرَ منها فنجد أنها بحوث ودراسات وصفية لا تتناول الأساليب الإحصائية المتقدمة، عليه يوصي الباحث بضرورة التعمق في الدراسات والبحوث باستخدام الأساليب الإحصائية والكمية التي لها

دور فعال في تحليل المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية تحليلاً علمياً سليماً، ومن ثمّ يمكن التنبؤ بتطورات هذه المتغيرات والمؤشرات مستقبلاً؛ مما يعين متخذي القرار على وضع خططهم السليمة.

3. وفي هذا المجال يقترح الباحث وضع آلية للتعاون والتنسيق بين وزارات الدولة المعنية بالاقتصاد مثل: وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الصناعة والمالية، ووزارة التجارة الخارجية، ووزارة الطاقة، ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية وغيرها وبين وزارة التعليم العالي والبحث العلمية في طرح خطط بشكل موضوعات اقتصادية تطرح على كليات الإدارة والاقتصاد لتمثل عناوين لرسائل ماجستير ودكتوراه يمكن أن تنفذ بما يعود بالفائدة على الأطراف جميعاً

4-2-2 توصيات ذات صلة بموضوع البحث:

1. من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بدّ من إخضاع الإتفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

2. إن ترشيد الإتفاق، والتجارة الخارجية المربحة، والسياسة النقدية الأكثر فعالية، والموازنة العامة الأكثر شفافية من شأنها مجتمعةً أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

3. لمعالجة العجز وزيادة الفائض في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإتفاق العام بصورة عامة، والحد من الإتفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات إلا في الحالات الحتمية.

4. إمكانية استخدام نماذج البحث القياسية في التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي لسنة ما أو أحد مكوناته؛ وذلك بعد معرفة الإتفاق العام في تلك السنة.

الجدول رقم (1): تطور الإنفاق العام في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990 - 2009م) (مليون درهم)

السنوات	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	إجمالي النفقات العامة
1990	32,202	18,335	50,537
1991	33,034	26,404	59,438
1992	38,012	13,384	51,396
1993	40,733	14,335	55,068
1994	41,251	16,695	57,946
1995	42,102	18,654	60,756
1996	58,995	15,085	74,080
1997	47,420	16,681	64,101
1998	51,487	20,243	71,730
1999	57,930	17,608	75,538
2000	71,247	13,101	84,348
2001	77,372	18,711	96,083
2002	72,425	14,188	86,613
2003	74,306	17,308	91,614
2004	81,423	13,343	94,766
2005	84,256	20,175	104,431
2006	102,367	27,567	129,934
2007	126,600	40,400	167,000
2008	166,800	86,900	253,700
2009	196,700	92,400	289,100

المصادر:

IMF, Country Report No. 03/67, March 2003

IMF, Country Report No. 07/348, October 2007

IMF, Country Report No. 10/42, February 2010

الجدول رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية موزعاً بحسب القطاعات الاقتصادية (مليون درهم)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	القطاع
168.97 8	148.17 4	160.66 4	150.63 1	133.27 9	120.09 4	112.50 8	113.06 9	107.96 5	108.62 3	قطاع المشروعات غير المالية
7,551	6,325	6,052	5,052	4,501	4,156	3,158	2,375	2,241	2,056	الزراعة والثروة السمكية والحيوانية
50,450	38,021	56,393	57,700	48,512	44,979	47,730	53,528	54,138	57,939	الصناعات الاستراتيجية
26,539	23,987	22,851	17,926	16,345	14,342	11,140	9,735	9,478	9,701	الصناعات التحويلية
4,416	4,127	3,969	3,466	3,231	3,010	2,789	2,608	2,532	2,461	الكهرباء والغاز والماء
16,621	16,392	15,612	14,491	13,614	12,411	12,200	10,931	10,410	9,687	التشييد والبناء
21,535	20,955	19,994	18,203	16,088	15,173	13,776	11,718	10,749	10,113	تجارة الجملة وخدمات الإصلاح
4,720	4,050	3,569	2,899	2,208	2,098	1,957	1,302	1,194	1,124	المطاعم والفنادق
15,247	13,347	11,972	11,184	10,537	8,564	7,923	7,062	6,541	6,211	النقل والتخزين والاتصالات
18,384	17,664	17,102	16,864	15,712	12,977	10,210	8,003	7,445	6,864	العقارات وخدمات الأعمال
3,515	3,306	3,150	2,846	2,531	2,382	1,647	2,877	2,697	2,467	الخدمات الاجتماعية والشخصية
13,663	13,023	11,042	9,883	8,836	7,672	6,627	6,250	5,959	5,126	قطاع المشروعات المالية
22,458	20,010	18,465	17,644	16,708	15,914	15,588	13,831	13,373	12,968	قطاع الخدمات الحكومية
1,556	1,452	1,364	1,283	1,223	1,130	895	548	521	499	قطاع الخدمات المنزلية
201,79 7	177,36 0	187,55 0	175,77 8	156,90 2	141,90 9	133,20 6	131,67 6	126,26 4	125,26 6	الناتج المحلي الإجمالي

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القطاع
783,556	851,502	685,232	580,936	438,773	334,401	274,873	231,348	213,614	220,086	قطاع المشروعات غير المالية
15,543	8,852	8,692	8,671	8,839	10,100	9,152	9,105	8,862	9,047	الزراعة والثروة السمكية والحيوانية
264,233	345,800	255,130	221,656	185,954	124,801	92,901	73,277	75,687	87,372	الصناعات الاستراتيجية

148,117	113,245	96,634	84,610	61,843	48,614	42,215	37,710	35,132	34,762	الصناعات التحويلية
14,629	13,579	11,566	10,019	9,068	6,720	6,009	4,930	4,890	4,615	الكهرباء والغاز والماء
97,830	69,218	54,882	43,525	36,000	28,971	26,072	21,478	17,446	16,857	التشييد والبناء
82,287	148,415	125,022	99,381	51,764	43,458	35,460	28,894	22,838	22,268	تجارة الجملة وخدمات الإصلاح
16,457	14,533	12,631	11,001	9,035	7,743	6,525	6,025	5,435	5,026	المطاعم والفنادق
64,915	46,973	41,219	36,169	31,267	27,263	24,692	21,742	19,595	17,247	النقل والتخزين والإصالات
74,973	78,497	68,676	56,424	36,178	30,018	25,355	22,524	19,662	19,068	المقرات وخدمات الأعمال
4,572	12,390	10,780	9,480	8,825	7,113	6,492	5,663	4,067	3,824	الخدمات الاجتماعية والشخصية
53,029	62,648	54,065	46,411	42,575	23,207	19,902	17,314	16,845	14,862	قطاع المشروعات العامة
73,857	37,857	34,196	29,171	38,839	32,462	30,737	27,864	27,029	25,561	قطاع الخدمات الحكومية
4,571	4,014	3,674	3,264	2,629	2,126	2,065	2,030	1,940	1,641	قطاع الخدمات المنزلية
914,300	1,081,073	758,026	643,503	506,780	387,801	321,752	272,856	254,236	257,979	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر:

– مركز إحصاء أبوظبي

<http://www.ameinfo.com/ar-171688.html>

ملاحظة:

يراعى عند حساب مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات جميعها في كل سنة، طرح قيمة الخدمات المصرفية المحتسبة

المراجع

أ- المراجع العربية:

1. السيد عبد المولى، المالية العامة، القاهرة، دار الفكر العربي، من دون تاريخ.
2. بسام يونس إبراهيم وآخرون، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، دار عزة للنشر، 2002.
3. حامد دراز، مبادئ المالية العامة، منشورات الدار الجامعية الإسكندرية، ط1، 1988.
4. خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005.
5. دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2009.
6. دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز إحصاء أبو ظبي: الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي 2010.
7. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي، 2001.
8. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي، 2009.
9. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، تقرير عن المالية العامة، 2001.
10. سامي ولسن حبيب، أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية على مصر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1995.
11. سلوى بنت عبد الرحمن العيسى، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، 2006.
12. عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، منشورات الدار الجامعية دمشق، 1987.
13. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1965.

14. محمد محمد صالح، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2000م)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2002.
15. نبال محمود قصبه، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الأعوام 1994-2003، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2006.

ب - المراجع الأجنبية:

1. <http://3alemvip.com/wp/2010/11/vip/union-holiday-uae-39/>
2. <http://www.alamuae.com/uae/topics-28.html>
3. <http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx>
4. <http://www.alittihad.ae/details.php?id=49436&y=2008>
5. http://www.wam.org.ae/servlet/Satellite?c=WamAreport&cid=1162441813432&pagename=WAM%2FWAM_A_Layout
6. <http://www.uaeec.com/vb/t117373.html>
7. <http://www.alittihad.ae/details.php?id=49436&y=2008>
8. <http://www.alroya.com/node/57297>
9. <http://www.ameinfo.com/ar-171688.html>
10. IMF, United Arab Emirates: Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice; and Statement by the Executive Director for UAE, IMF **Country Report** No. 10/42, February 2010
11. IMF, United Arab Emirates: Selected Issues and Statistical Appendix, **IMF Country Report** No. 03/67, March 2003.
12. IMF, United Arab Emirates: Statistical Appendix, **IMF Country Report** No. 07/348, October 2007.
13. UAE Year book, 2009.